

مشكلات النمو الحضري بمدينة باتنة

د/ وناسي وسهام.

جامعة باتنة 1.

sihemouanassi@yahoo.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة النمو الحضري وأهم المشكلات التي تفرزها الظاهرة، فقد عرفت مدينة باتنة ظاهرة البناء الفوضوي كنمط متخلف وشكل من أشكال النمو الحضري السريع وغير المنظم وغير المخطط، وكمحاوله للإحاطة بجوانب الظاهرة من خلال تعريفها الأشكال التي تأخذها، مع تسليط الضوء على عمليات النمو الحضري واتجاهات التوسع بالمدينة والنسيج العمراني الفوضوي، والعوامل المرتبطة والمؤدية إلى تسارع عمليات النمو الحضري سواء كان منتظم أو غير منتظم، حيث تصدرها العوامل الديمغرافية، العوامل السياسية، العوامل الاقتصادية والمتجسدة في سياسة التوطين الصناعي، وطبيعة الملكية العقارية والفوضى التي يشهدها قطاع العقار بالمدينة، إضافة إلى العوامل التنظيمية والاجتماعية، والتطرق إلى خطة نمو مدينة باتنة والتي تأخذ الشكل الحلقي والخطي، بعد ذلك تناولنا أهم تحديات التوسع العمراني للمدينة، والجهود المبذولة من طرف الدولة لتنظيم توسعها والحد من البناء الفوضوي، ثم التعرف على أهم آثار النمو الحضري غير المنتظم وعلى كل الجوانب والصعوبات التي تخلقها الظاهرة.

Rèsumè:

Cette étude vise à analyser le phénomène de croissance urbaine et les problèmes les plus importants qui résultent de ce phénomène.

La ville de batna a connu le phénomène de construction chaotique come un modèle différent et une forme de croissance urbaine rapide, désorganisée et incontrôlée.

Come une tentative de capturer les aspects du phénomène à travers sa définition et les formes qu'il prend tout en mettant en évidence les processus de croissance urbaine et les processus de croissance urbaine et tendances d'expansion de la ville et tissu urbain anarchique, ainsi que les facteurs associés conduisant à accélérer les processus de croissance urbaine dans ses deux formes régulière et irrégulière, ou on peut mettre en tête les facteurs démographique et les facteurs politique, les factures économiques qui se résument dans l'incarnation dans la politique de règlement industriel et la nature de la propriété immobilière dans la ville, En plus des facteurs organisation els et sociaux, et pour répondre au plan de croissance de la ville de batna qui prend une forme circulaire et linéaire, après cela l'étude a abordé les défis les plus importants de l'expansion urbaine de la ville et les efforts déployés par l'état pour réguler son expansion et réduire la construction désordonnée, et puis identifier les effets les importants de la croissance urbaine dans sa forme irrégulière et tous les aspects et les difficultés engendrées par ce phénomène.

مقدمة:

مدينة باتنة كغيرها من المدن الجزائرية الكبرى والتي شهدت نمواً مجالياً فاق إمكانياتها في شتى المجالات " صناعية، عمرانية، ديموغرافية.. الخ، بفعل الهجرة الجاذبة نحو المركز الرئيسي مقر الولاية، بفعل عدة عوامل منها المرتبة الإدارية التي تحتلها وتركز مختلف المرافق الخدماتية الكبرى ذات التأثير الجهوي بها وقد أثر ذلك على التوسع الجلي للمدينة نتج عنه توسع خاطئ أدى إلى خلق أحياء فوضوية وتلاحم عمراي على مستوى المحاور الرئيسية التي تخترق مجالها، وانطلاقاً من اعتبار التخطيط كأداة للتنمية وتوجيه النمو الحضري حيث أصبح يواجه مشكلات سياسية واجتماعية وثقافية وحضرية ومنها البناءات الفوضوية غير القانونية كإطار اجتماعي بيئي وثقافي كشكل يهدد الوسط الحضري، ويعمل على تفعيل المشاكل والأزمات من خلال عوامل فاعلة في تشكيل هذه الظاهرة والتي لها جذور تاريخية، وهذه المناطق الفوضوية المتخلفة كنمط غير مخطط تشكل خطورة على كل الأصعدة، وتشكل العائق الأكبر الذي يكاد ينسف كل الجهود للقضاء على مشكل السكن وخاصة في مدينة باتنة حيث سجل غزو التعمير الفوضوي بشكل كبير وفي مختلف اتجاهاتها والذي يشكل حوالي 60% من حظيرتها العقارية(قواس مصطفى، 2004-2005: 2) الأمر الذي أدى إلى اهتمامنا بالموضوع للكشف عن أسباب الظاهرة وإفرازها والجهود المبذولة في الميدان للتخفيف من حدة المشكلة.

1- مشكلات النمو الحضري:

يجدر بنا التطرق لمفهوم المشكلة أولاً ثم التطرق إلى المشكلة الاجتماعية ثانياً باعتبار مشكلات النمو الحضري تدخل في المشكلات الاجتماعية.

أ- المشكلة Problem

يعرف المعجم الفلسفي المشكلة بأنها المعضلة النظرية أو العملية التي يوصل فيها لحل يقيني وهي مرادفة للمسألة بطلب حلها بإحدى الطرق العقلية أو العملية كأن نقول المشكلات الاقتصادية والمسائل الرياضية(صليبيبا جميل، 1973: 234) وانطلاقاً من الدراسة التي نحن بصدد الغوص فيها هي اجتماعية بالدرجة الأولى فإنه ينبغي أن نتعامل مع مفهوم المشكلة الاجتماعية بصفة مباشرة ومنه يمكن أن نعرف المشكلة الاجتماعية على أنها المعضلة الاجتماعية أو المسألة الاجتماعية.

ب- مفهوم المشكلة الاجتماعية:

ويشير معن خليل عمر من خلال ما جاء به بعض علماء الاجتماع " روبرت نسبت وروبرت ميرتون أن المشكلات الاجتماعية تتولد من جراء التنظيم الاجتماعي ليس بقصد منها أو بهدف تحده، بل كإفراز غير مخطط وغير هادف، كما أن مشكلات نسق معين تؤدي إلى مشكلات لنسق آخر(العموشي أحمد، العليمات

حمود، 2009: 84)، أما أحمد يحيى عبد الحميد فينظر إلى المشكلات الاجتماعية على أنها متأثرة بالأوضاع المجتمعية في البيئة الحضرية كالجريمة والفقر وتشرد الأحداث والبطالة والتلوث والمناطق المتخلفة... الخ (عبد الحميد أحمد يحيى، 1998: 113) وغيرها من الظواهر غير المرغوب فيها، وهي توصف عادة بالصفة المجتمعية لأنها بعيدة من ناحية الوقاية والعلاج عن تناول الأفراد أو حتى الجماعات ولا بد لحلها من تدخل المجتمع ممثلاً في هيئاته العامة والسلطات المسؤولة (بوذون عبد العزيز، 2001: 84) وبالتالي فإن المشكلة الاجتماعية هي النتائج غير المرغوب فيها المباشرة وغير المباشرة التي تترتب على تنظيم نمطي خاص لسلوك المجتمع (التير مصطفى عمر، 2005: 104)

والمشكلات الاجتماعية مهما كانت طبيعتها والقابلة بكل حال من الأحوال للمعالجة والقضاء عليها، والتي ترتبط في نفس الوقت بمجال الخدمات والمرافق وتركز مختلف الخدمات والأنشطة بالمراكز الحضرية وعموماً فإن مختلف المشكلات الاجتماعية هي نابعة من النمو الحضري السريع في حد ذاته، حيث تركز الأعداد البشرية الهائلة بمناطق محدودة تبعاً لمظاهر الاستقطاب والجذب الذين تتميز بهما المدينة وما نتج عن ذلك الحراك الدائم من الريف نحو المدينة المتمثل بالأخص وبصورة أكثر وضوح في تنامي وتكاثر المناطق المتخلفة "الفوضوية".

سنتناول مشكلة البناءات الفوضوية كمناطق حضرية متخلفة كمشكلة اجتماعية "تتعدى كونها مشكلة اجتماعية إلى مشكلة اقتصادية بيئية حضرية ثقافية... الخ" ملازمة ونتيجة حتمية في نفس الوقت للنمو الحضري السريع وغير المخطط.

ج - النمو الحضري:

يذهب مصطفى عمر التير في كتابه اتجاهات التحضر في المجتمع العربي إلى أن النمو الحضري بمعنى تزايد أعداد ساكني المدن (التير مصطفى عمر، 2005: 104) إحدى أهم الظواهر التي عرفها المجتمع العربي خلال النصف الثاني من القرن 20م، والنمو الحضري بمعنى استمرار الارتفاع في المعدلات السنوية لحجم سكان الحضر من الظواهر التي لازمت المجتمع العربي خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وهي ظاهرة عرفت جميع الأقطار العربية (عزام إدريس وأبو حوسة موسى والرابعة أحمد، 2010: 315)

والنمو الحضري Urban growth يعني زيادة سكان المدن بواسطة تنامي حجم المدن واتساعها أو زيادة عددها أو بواسطة هاتين الحالتين، كما يشير هؤلاء إلى أن التوسع الحضري Urban Expansion هو النمو الحضري المتسارع وانتشار النمط الحضري في الحياة (عزام إدريس وأبو حوسة موسى والرابعة أحمد، 2010: 315)

يشير النمو الحضري أو التمدن كما أطلق عليه بعض الباحثين بأنه من أكبر المشاكل في وقتنا الحاضر كالبيروقراطية والتخلف، حيث أن الدول السائرة في طريق النمو سجلت في السنوات الأخيرة درجة مفاجئة من التحضر تتمثل في الزيادة الديمغرافية "الزيادة الطبيعية"، بالإضافة إلى الموجات البشرية التي نزلت من الأرياف بفعل الفقر وعدم توفر فرص العمل (أبو العياش عبد الاله، 1980: 126) وهذه التعاريف ركزت على العامل الديمغرافي كقياس لعملية التحضر والنمو الحضري، وقد عرف التحضر في حدود هذا الاتجاه إلى زيادة تركيز السكان المقيمين في مناطق حضرية يصبح مؤشرا إحصائيا دقيقا لقياس عملية التحضر والنمو الحضري.

ويشير عبد الحميد بوقصاص إلى أن النمو الحضري يعني تلك العمليات التي تصيب تطوير المناطق الريفية والمجتمعات القروية إلى مناطق ومجتمعات حضرية، وكيف نمت وتطورت إلى أن أخذت وضعها اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا مختلفا إلى حد كبير عن الأول، أي البناء الكلي للمنطقة من حيث كمية ونوع العمل والسكان أو الحركة السكانية وتقسيم العمل والمنشآت العمرانية إلى غير ذلك من العمليات التي تعمل على تغيير المظهر الفيزيقي والمرفولوجي للمنطقة الريفية وانعكاسات ذلك على الإنسان ومحيطه الاقتصادي والسياسي والفكري (بوقصاص عبد الحميد، دون سنة النشر: 130) وهنا نجد التعريف ركز على كل الأبعاد المكانية والسكانية ونوعية العمل إضافة إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي تتغير من وضع إلى آخر في ظل الانتقال إلى الحياة الحضرية.

ومن خلال هذا العرض لمفاهيم المشكلة والنمو الحضري يمكن تحديد التعريف الإجرائي لهذا المفهوم "مشكلات النمو الحضري" في دراستنا بـ:

النمو الحضري هو زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة وذلك عن طريق هجرة الريفيين إلى المدن، أو الزيادة الطبيعية، أو بسبب التوطين الصناعي وبصاحب هذه الزيادة نمو وتوسع المدينة سواء بطريقة منتظمة أو غير منتظمة والتي تفرز بدورها مجموعة من المشاكل في المجال الحضري تنصدها مشكلة المناطق المتخلفة والتي تتجسد في صورة البناءات الفوضوية .

د- مفهوم البناء الفوضوي أو اللاشعري:

يعرفه Paul claval بأنه البناء الذي يتم في مناطق حيث تكون أسعار الأراضي منخفضة أين تتواجد ثغرات في السوق العقارية، بالإضافة إلى المناطق التي تمثل عوائق للتعمير كالمنحدرات الشديدة أو ضفاف البحاري المائية، المستنقعات كظاهرة La favalla في كاركاس وريودي جانيرو، كما نجده على أراضي تعود

ملكيتها للسلطات المحلية أو للدولة كالأراضي العسكرية المحمية كما حدث في فرنسا أو المقابر كما هو الحال في مصر(286: 1971, Paul calval)

والبناء أو التعمير اللاشعري الإطار القانوني الخاص بالبناء والتعمير وبمس جانين هما:(بوراس شهرزاد، 2001 : 133)

– **المخالفة القانونية العقارية:** والتي تتمثل في الغموض الذي يكتنف ملكية الأرض والتي يتم عليها هذا الشكل من البناء.

– **المخالفة التقنية:** انعدام رخصة البناء وعدم احترام معايير البناء.

2- **مفهوم المدينة:** مكان ذو طابع قانوني تتكون من العديد من العناصر الأساسية والمتمثلة في المواطنين والأبنية ووسائل الانتقال.. الخ وكل عناصر المدينة تؤدي وظائف متكاملة (عمر الجولاني فادية، 1997 : 35)، كذلك هي النطاق الحضري للأنساق الاجتماعية المتفاعلة مع البناء المادي الفيزيقي للمكان(النكلاوي أحمد، 1980 : 304-305)، والتعريف الإجرائي للمدينة هو ذلك الإطار الفيزيقي والبيئي والاجتماعي والثقافي ويتأثر هذا الإطار من خلال نمو وتسارع وتيرة النمو الحضري وخاصة في شكلها غير المنتظم.

مدينة باتنة هي إحدى مدن الشرق الجزائري ، وحسب التقسيم الإداري تحتل هذه المدينة موقعا هاما أهلها بأن تلعب دورا حيويا ومهما في الجهة الشرقية للبلاد بصفتها قطب عمراني له نفوذه الإداري والخدماتي والتجاري ومركز حضري رئيسي ضمن الشبكة الحضرية للمدن الجزائرية، تتموضع ضمن حوض شبه مغلق محاط بكتل جبلية، إضافة إلى المنطقة العسكرية والأراضي الفلاحية من الجهة الشرقية، الأمر الذي يحد من إمكانيات التوسع العمراني في وقت نفذت فيه جميع المساحات القابلة للتعمير نتيجة لتسارع عمليات النمو الحضري، وعليه فالمدينة مطالبة بالتحكم العقلاني من أجل تلبية حاجياتها في التوسع المستقبلي(وثائق المصلحة التقنية باتنة).

3- النمو الحضري غير المخطط والموجه:

يأخذ النمو الحضري غير المخطط والموجه عدة أنماط من التخطيط هي:(بوذراع أحمد، دون سنة نشر: 164-165)

● **النمو الشريطي :** ينتشر هذا النوع من النمو على أطراف المدن من خلال تحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية جديدة دون إذن قانوني وهذا في إطار غياب السيطرة على النمط العمراني في ضواحي المدن ،وينتشر كذلك على أطراف الطرق الرئيسية وخطوط السكك الحديدية المؤدية إلى المدن يؤدي هذا النمط من النمو إلى إفراز مشاكل اجتماعية واقتصادية وتتطلب حلول حاسمة لإيقافه.

● **النمو الحضري الخطي:** يعتمد هذا النمو في انتشاره على حركة اتساع وامتداد كل من المدن الرئيسية الكبرى والمراكز الحضرية الأخرى وهذا من خلال امتداد الطرق التي تربط بينها مكونة بذلك مراكز حضرية صغيرة تظهر على شكل عنقود وبالامتداد على الخطوط الطولية القريبة من شبكة المواصلات والمتقاطعة مع المراكز الريفية .

● **الاندماج الحضري:** للاندماج الحضري علاقة وثيقة بالنمو الخطي خاصة إذا ما ترك وشأنه دون تدخل حيث يؤدي انتشار الاندماج الحضري بصفة تدريجية حتى يتم اندماج المدن المتجاورة لتصبح منطقة واحدة .

إن الوضع الحالي سببته ظاهرة التضخم الحضري المعيق للإمكانات المادية المتوفرة ومن الأسباب الرئيسية للنمو الحضري غير المخطط وكان من نتائجه ظهور المناطق السكنية الحضرية المتخلفة بأشكالها المختلفة وتسمياتها المتعددة ومدينة باتنة لا تعرف مشكلة الأحياء القصدية التي تعرفها خاصة المدن الكبرى والساحلية فهذه الأخيرة تعاني من انتشار البناءات الفوضوية والتي حسب تصنيف المختصين تمثل مناطق متخلفة لأنها لم تخضع في بنائها وتشييدها لأي تخطيط مسبق وخارج إطار القوانين العمرانية والتعمير والتي تنتشر بشكل واسع في مدن العالم الثالث.

وتعتبر مشكلة الانتشار العمراني وتوسعه وبروز ظاهرة المناطق المتخلفة والتي بدورها أصبحت ظاهرة عالمية تعاني منها مختلف الدول ومختلف المدن وخاصة المدن في البلاد النامية، وتشير الإحصائيات إلى أن ثلث سكان مدن العالم النامي يعيشون في مناطق متخلفة ويعانون ظروف المسكن السيئ وغير الملائم، وهي المساكن التي أقيمت داخل المناطق الحضرية المتخلفة أو التي أقيمت بوضع اليد في مناطق الأطراف الحضرية (عباس إبراهيم محمد، 2000: 240)

يحتل البناء الفوضوي في مدينة باتنة وخاصة البناءات التي تمت تسوية وضعيتها نسبة كبيرة من الحظيرة السكنية وهذا راجع إلى الطبيعة الخاصة بما باعتبارها منطقة مستوية، بعكس أغلب المدن الجزائرية التي ينتشر بها البناء الفوضوي، وتأخذ الأحياء الفوضوية في نموها المواضع التالية: النواة الأصلية، موضع تعمير غير شرعي، حواجز طبيعية، حواجز اصطناعية، طرق السكك الحديدية، ضفاف الأودية، مناطق الانزلاق المنحدرات.. الخ أما في مدينة باتنة فالأحياء الفوضوية احتلت أراضي صالحة للتعمير والتي كانت تستغل للفلاحة والزراعة مما سجل اضمحلال للأراضي الزراعية، فتواجهه في ضواحي المدينة يشكل امتداد مباشر للنواة الأصلية أو على طول محاور الطرق مثلها مثل مدينة سطيف قالمة ميلة... الخ وحتى طريقة البناء بالرغم من أنها تمت دون تخطيط عمراني مسبق من قبل مخططات المدينة إلا أن البناء يتم بجانب بعضه البعض وليست بنايات متفرقة مما يسمح

للمصالح المختصة بشق الطرق حتى وإن كانت ضيقة وذلك يطرح مشكلات عديدة وعلى كل المستويات والأبعاد سواء للسكان أو المسؤولين والمجال... الخ .

4- النمو الحضري وتشكيل النسيج الفوضوي المتخلف في مدينة باتنة:

تعد مدينة باتنة من المدن التي ارتفعت فيها معدلات النمو الحضري وبوتيرة سريعة، خاصة مع الموقع الاستراتيجي الذي تحتله إضافة إلى استفادتها من سياسة التصنيع ككل المدن الداخلية ولوزن سكانها المعتبر والتجهيزات التي تتمتع بها مما زاد من هيمنتها في الحجم والوظيفة، هذه الأخيرة شهدت حركة توسع مجالي لفك الضغط عن المركز الرئيسي فاستفادت من عدة مشاريع كالمناطق الحضرية الجديدة ومشروع المدينة الجديدة، إضافة إلى شكل جديد من أشكال التوسع مع النمو التحويلي أي من المركز الأصلي باتجاه المدن التوابع وهي البلديات الحدودية، هذا التطور العمراني السريع أدى إلى استهلاك كبير للمجال.

وبالتالي توسعت المدينة عمرانيا وفي كل الاتجاهات مستهلكة العقار الحضري لتتعداه إلى الأراضي الزراعية، فكان عاملا هاما ونتيجة حتمية لظهور شكل حضري ميز المجال الحضري العام للمدينة، والمتمثل في النمط الفوضوي وغير المنظم نتيجة تركيز الاستثمارات داخل المدينة أدى إلى جذب غالبية سكان الولاية والاستقرار فيها وتم ذلك بعفوية وشكلت السمسرة في العقار عاملا هاما في ذلك حيث نشأت العديد من الأحياء بوعقال كشيدة بارك فوراج كانت نتاجا للنزوح الريفي السريع بالدرجة الأولى، وخلال الفترة 1985-1995 استمر نمو وتوسع النسيج العمراني والحضري للمدينة في جميع اتجاهاتها وذلك عن طريق المخطط العمراني الأول وكذلك بواسطة البناء اللا شرعي والذي احتل مساحات هامة من المدينة، ويشكل أحياء فوضوية كبرى عرفت بها المدينة مثل "بوعقال، بارك فوراج، بوزوران، وكشيدة" لتصل مساحتها إلى 3383هـ (صحراوي ع، دراج ع، ضيف ع، 1996: 130)

- **حي باركا فوراج:** يحتل القطاع الخامس يعتبر هذا الحي أحدث المناطق الفوضوية بالمدينة لذلك فهو أكثرهم تنظيما، يقع في الجهة الشرقية للمدينة، بدأت تتشكل النواة الأولى له في السبعينات محصور بين طريقتين طريق المسجد من الجهة الغربية له، وطريق بوخلوف محمد، ممرات محمد بوضياف من الجهة الغربية ويأخذ الشكل المثلثي " تمت به العديد من عمليات الإزالة وهدم المباني الفوضوية.

وهو عبارة عن أحد الأحياء الفوضوية الكبرى للمدينة حيث يحتل مساحة قدرها 117.41 هكتار يتميز نمط البناء به بالفوضوي الصلب، يصل متوسط ارتفاع المساكن في الغالب إلى "R+1" وهذا ما يعكس الحالة الاجتماعية والاقتصادية للفئة التي تسكنه باعتبارهم سكان قادمين من الأرياف بالدرجة الأولى، إضافة إلى سكان المدينة الذين إستفادوا من قطع أرضية بأسعار منخفضة، يمتاز هذا الأخير بشوارع ضيقة في معظمها غير

معبدة خاصة الجزء المسمى منه بحي الإحوة لمباركية وزموري التي تمثل التوسعات الحديثة للحي، كما يعاني من نقص كبير في ميدان التجهيزات، أما فيما يخص الشبكات فهي متوفرة كلها.

-حي بوزوران: يشغل القطاع السادس يشكل النواة الأولى للحي بعد الاستقلال بشمال المدينة، تبلغ مساحة الجزء الفوضوي 12.10 هكتار (بوراس شهر زاد، 2002: 139) لم يتطور هذا الحي كثيرا نظرا لصعوبة الوضع من جهة حيث يقع على منطقة تضارسية نوعا ما محاط بالجبال من جهة، ومن جهة أخرى محاصرة الحي ببرامج طوعية لتحصيصات بوزوران والمجموعات السكنية.

يتميز نمط البناء بمباني فردية استعملت فيها المواد الصلبة ذات النوعية رديئة خاصة بالنسبة للجزء الذي أزيل لتحل محله بنايات لديوان الترقية والتسيير العقاري، فقد كان هذا الحي يشكل أسوأ المناطق الفوضوية في مدينة باتنة والتميز بتدهور مبانيه وتخلف سكانه، حيث شكل ما يعرف بالأكواخ القصديرية وعشش الصفيح الحالية تماما من جميع الخدمات والمرافق رغم إحاطته بمناطق سكنية متطورة وقربه من مركز المدينة حيث بلغ سكانه 2703 نسمة موزعين على 298 كوخ قصديري في عام 1985 (بوراس شهرزاد، 2002: 140) والملاحظ حاليا أن مبانيه بدأت تطراً عليها تغيرات في الفترة الأخيرة نظرا لانطلاق عملية تسوية الحي، دون إغفال أو تجاهل لدور العوامل التاريخية ودور السياسة الاستعمارية في نشأة وتشكيل أنوية السكن الفوضوي بالقرب من المدينة، من خلال تجميع جزء كبير من السكان خلال الحرب التحريرية والفارين من الاضطهاد العسكري في الجبال المحيطة بالمدينة من المناطق الريفية لتوسع المدينة وتشكل أحياء جديدة منها كشيدة في الغرب وحي شيخي الغربي، كما ظهرت أول نواة لحي فوضوي بارك فوراج في شرق المدينة وفي شمالها حي بوزوران(المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، 2006: 89).

وإلى جانب البرنامج السكني المؤطر والمهيكل يوجد تعمير فوضوي في جميع أحياء الضواحي مما أدى إلى تكاثر البناءات الفوضوية الفردية ذات النوعية الرديئة على حساب الأراضي الفلاحية المبرمجة للتوسع المستقبلي للمدينة، كذلك فإن الأحياء الفوضوية تخلو من التجهيزات والشبكات لأنها غير شرعية وغير مبرمجة ، هذا التعمير الفوضوي الذي تطور كثيرا في الجنوب أدى إلى انفجار ونمو أفقي للمدينة في جميع الجوانب مميّزا بروز مجموعة من الفوارق بالمقارنة مع مركز المدينة(المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، 2006: 91-92)

وقد وصلت مساحة المدينة إلى 3383، بمعدل استهلاك المجال قدره 86.54% وهي نسبة مرتفعة جدا تترجم الاستهلاك الكبير للمجال خلال الفترة التي استولى فيها التعمير الفوضوي على مساحات كبيرة في كل من تامشيط وبوعقال مما ساهم في فشل المخطط العمراني 1974-1978 في تحقيق الأهداف المسطرة، إضافة

إلى ظهور حين فوضيين هما طريق تازولت وأولاد بشينة مما خلق عدة مشاكل هي(صحراوي ع ، الضيف ع ، دراج ع ، 1996: 141):

- مشكل اندماج هذه الأنسجة وربطها مع المركز.
- نمو أحياء الضواحي بدون تجهيزات وبدون هياكل قاعدية.
- خلق رتابة وتشوه في المنظر العمراني.
- انفجار التجمع جعل من الصعب السير الوظيفي حول المركز المشيع مسبقا.

4-1-الأحياء الفوضوية المتخلفة الواقعة على أطراف مدينة باتنة :

يتمثل النسيج العمراني في جميع المساحات المشغولة سواء بواسطة مباني سكنية أو منشآت أخرى وهو يستحوذ على مساحة 99 هكتار أي بنسبة 35.36% من مجموع المجال المتخلف والذي يقع على أطراف المدينة "أقصى الجهة الغربية" وقسم إلى ثلاثة أحياء هي: (مكتب الدراسات الاقتصادية والتقنية :17) حي أولاد بشينة بـ 23.3 هـ، حي بوخريس بـ 23.2 هـ، حي طريق حملة بـ 52.5 هـ وتشابه في كونها فوضوية ولم تخضع لقواعد التعمير والبناء ولم تستفد من مواصفات المجال الحضري وعليه سجلت النقائص التالية: عدم احترام خط التصفيف، عدم ترك ممرات وطرق كافية، عدم ترك مساحات حرة أو خضراء أو مساحات للعب، عدم ترك مساحات خاصة بالمرافق والتجهيزات، ارتفاع الكثافة السكانية إلى 55 مسكن /هـ، ارتفاع معدل الاستيلاء الخام إلى 0.75، غياب هيكلية منسجمة تسمح بمد الشبكات(مكتب الدراسات الاقتصادية والتقنية :17)، إضافة إلى أنها تمثل حركة البناء الفوضوي الذي تشهده المدينة في الآونة الأخيرة تقتصر على وظيفة الإسكان وتمحور المساحات المعمرة حول الطريقتين الرئيسيتين الطريق الوطني رقم 77، والطريق الولائي رقم 55 وتتطلب هذه المساحات عملية هيكلية وتأهيل وإدماج(مكتب الدراسات الاقتصادية والتقنية : 14)، إن مدينة باتنة لديها 5 هكتارات شهدت توسعا فوضويا على أطراف المدينة وقد قامت السلطات بخمسة عمليات هدم لتوقيف نزيف العقار(بوزيدي حسان،2013)

وخلال الفترة 1996-2005 توسعت مدينة باتنة إلى حد التشبع الكلي وتعمير الجيوب الفارغة، حيث وصلت مساحة المدينة سنة 2000 إلى 3394 هـ بمعدل استهلاك المجال يقدر بـ 2.2% حيث وجد النسيج العمراني محاصرا في جميع الاتجاهات.

4-2- اتجاهات التوسع العمراني بمدينة باتنة:

عرف توسع مدينة باتنة ونموها العمراني اتجاهات متعددة أهمها(قواس مصطفى، 2004-2005: 8):

• اتجاه الجنوب الشرقي عبر طريق تازولت 10 كلم وهو اتجاه نحو التلاحم العمراني بين المركزين مستقبلا.

• اتجاه شمال غرب عبر طريق حملة 7 كلم.

• اتجاه الشمال عبر الطريق الولائي باتنة - واد الماء ويشمل مناطق أولاد بشينة وكشيدة وهو تعمير متواصل.

• اتجاه شمال شرق عبر طريق فسديس 10 كلم هذا التوسع الذي تم عبر الاتجاهات الأربعة كن عبارة عن توسع مجالي خطي Extension linéaire على المحاور الرئيسية المهيكلية للمدينة.

5- العوامل المؤثرة في النمو الحضري ونشوء المناطق المتخلفة الفوضوية بمدينة باتنة:

تتحكم في عملية النمو الحضري بمدينة باتنة مجموعة من العوامل والتي تعمل على زيادة معدلاته وتدخل في إفراز مشكلات تتعرض لها عملية التحضر بها والمتمثلة في :

أ- الزيادة الطبيعية :

حيث وصل عدد السكان سنة 1966 حوالي 55751 نسمة، وارتفع سنة 1987 إلى 181601 نسمة بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 5.86% (الديوان الوطني للإحصاء) وخلال 1998 وصل عدد سكان المدينة إلى 242940 نسمة أي بمعدل قدره 2.68%، وسكان الولاية 962623 نسمة وخلال سنة 2005 حوالي 285481 نسمة، وفي سنة 2010 حوالي 303628 نسمة وارتفع العدد ليصل إلى 320290 نسمة في 2015 (الديوان الوطني للإحصاء) ومن خلال قراءة هذه الأرقام سجلنا ارتفاع مستمر لسكان المدينة والولاية ككل حيث يتحكم النمو السكاني وعامل الزيادة الطبيعية للسكان وعامل الهجرة الذي يتم على أساس العروضية والقبلية كعوامل ديمغرافية.

ب- الهجرة الريفية:

تعد الهجرة من الريف إلى المدينة من العوامل المؤثرة والتي تزيد في معدلات النمو الحضري وسيره بوتيرة سريعة، فالهجرة من أهم الروافد المغذية للزيادة السكانية حيث يسجل مجال المدينة العام 79.47% وهي نسبة عالية راجعة إلى الاستقطاب الكبير الذي تمارسه مدينة باتنة (مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير، 2009: 16).

وانطلاقاً من اعتبار مركز المدينة بإمكانياته وامتيازاته مركزاً جذاباً لاستقطاب السكان الريفيين لما تتوفر عليه المدينة من مرافق وخدمات وتجهيزات خاصة بتركز التنمية الاقتصادية فيها، وإهمال التجمعات السكانية الصغيرة الأمر الذي أدى إلى تقلص النطاق الريفي واتساع القطاع الحضري.

وهناك العديد من المبررات التي جعلت الهجرة الريفية إلى المدينة حقيقة واقعة من الناحية التاريخية على الأقل وذلك أن سياسة الاستعمار الفرنسي والتي حطمت بدورها توازن الأرياف والمدن على السواء مما دفع أغلبهم إلى الهروب من مناطقهم ويلاحظ أن ظاهرة الهجرة لازالت متزايدة على الأقل من المناطق المجاورة وبينت الإحصائيات أن حوالي 10 آلاف و131 مهاجر قدموا إلى المدينة خلال ثلاث سنوات 1966-1969 (بن السعدي إسماعيل، 1990-1991: 104)

ج - العوامل السياسية:

لعبت الظروف السياسية الخاصة بالعيشية السوداء واللا أمن واللا استقرار الذي ميز الوطن وأثر على كل المدن ومنها مدينة باتنة والذي تسبب في فرار الآلاف من الريفيين من قراهم وأريافهم إلى المدن بحثاً عن الأمن.

د- العوامل الاقتصادية: كان للعوامل الاقتصادية دورها الفاعل في اتجاهات النمو الحضري وإفراز لمشكلاته:

- انعكاس التوطن الصناعي على مدينة باتنة:

وكان لسياسة التوطن الصناعي دورها الفاعل في تنمية وتطور المجال العمراني والحضري وتوسعه، فبعد توطن الصناعة بالمدينة أصبحت تتمتع بجوية ونشاط هام في جميع الميادين مع خلق مناصب شغل مرافق خدمات منشآت قاعدية.. الخ، وفي نفس الوقت آثار سلبية على المدينة ومنها نقص المياه الصالحة للشرب، المنافسة على الأراضي المخصصة للبناء والأراضي الفلاحية، ظهور أشكال عمرانية مختلفة خاصة منها المتخلفة والذي يتجسد في البناء الفوضوي والذي شكلت أحياءه حزام بؤس محيط بالمدينة ليشوه مظهرها المرفولوجي والتراجع في العقار الفلاحي (وثائق المصلحة التقنية باتنة).

- طبيعة الملكية العقارية في مدينة باتنة:

كان للبعد الاجتماعي في الإشكالية العقارية دوراً كبيراً في رسم النسيج العمراني للمدينة من جهة، والمتسبب الرئيسي في الفوضى العقارية في المدينة، حيث يعاني قطاع العقار في مدينة باتنة فوضى وصراعات بين الوظائف والمجموعات الاجتماعية بشكل خفي، وذلك بسبب المنافسة الشديدة على العقار وعلى مستويين القطاع العام والخاص، تنافس وظيفي مع سيطرة وظيفة السكن واستحواذ مفرط للخواص والوظيفة السكنية ومضاربة عقارية ضمن سوق سوداء للملاك من أجل الفوز بالعقارات تحت الطلب ونقص حاد في العرض، مما

جعل المدينة تعاني من ندرة العقار ويعتبر السبب الرئيسي المعرقل للاستثمارات وخاصة الخارجية منها، كما يعرف سوق العقار في هذه الأخيرة التهايب في أسعاره وهو الذي يعتبر من بين العوامل التي أدت إلى انتشار البناء الفوضوي والاستيلاء على قطع أرضية.

وعند التحدث عن الإشكالية القانونية للعقار في المدينة لا بد من التطرق لغلاء وارتفاع أسعار الأوعية العقارية وغياب المرونة القانونية والتعامل الواسع بالعقود العرفية، إضافة إلى كثرة المنازعات العقارية بالمحاكم، فضلا عن التلاعبات الكثيرة التي تشوب عمليات بيع العقار، والمضاربة في المجال العقار السكني الأمر الذي ساهم بشكل واسع في انتشار المباني الفوضوية عبر مختلف أحياء المدينة، كما كان لسيطرة الملكية الخاصة للأرض لكبار الملاك في المدينة هو ما سمح بتقسيمها وبيعها، خاصة في الفترة التي ظهر فيها قانون الاحتياطات العقارية، فأغلب المساكن الفوضوية ملكية الأرض فيها تعود إلى المالكين الخواص لتتسارع هذه العملية وبشكل كبير لتنمو مناطق فوضوية مع بداية الثمانينات لتشوه النسيج الحضري للمدينة، وخاصة لما تعرفه هذه التجمعات الفوضوية من تلوث للبيئة، انتشار الأوساخ والحشرات، انتشار الأمراض وتلوث البيئة وتلوث المياه.

إن تشخيص العقار الحضري والأزمة العقارية للمدينة بالإضافة إلى الفاعلين بمجال الاستثمار وانعكاس ندرة العقار الحضري فيها أن تنعكس على السوق العقارية "ارتفاع سعر العقار والمضاربة عليه، الحركة غير القانونية لبيع وشراء العقار، اختفاء القيمة الفعلية للعقار" قيمة اقتصادية أو قيمة حضرية " حيث يمكن أن نتصور الأزمة التي تعيشها المدينة وآفاق تطورها في ظل إشكالية عقارية من حيث الندرة العقارية، القانون العقاري، حركة السوق العقارية الاجتماعية الحضرية، التطلعات المستقبلية للمدينة، الملكية الخاصة، تعدد وتضارب مصالح الفاعلين... الخ الأمر الذي يهدد بالوصول إلى أزمة وتوسع واحتقان حضري (وثائق المصلحة التقنية ببلدية باتنة)

إضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية للمواطنين وارتفاع أسعار الأراضي الحضرية، والمضاربة في العقار والتعامل الواسع بالعقود العرفية... الخ، مع ارتفاع كبير لأسعار مواد البناء وأجور العاملين في البناء.

ه - العوامل التنظيمية:

والمتمثلة في غياب نظام تخطيطي متكامل وقادر على معالجة مشكلات الإسكان، إضافة إلى عدم وجود مخططات معتمدة لبعض التجمعات الواقعة خارج حدود المدينة، وعدم إتباع سياسة تتعلق بتنظيم الملكيات الخاصة للأراضي.

قصور دعم الدولة لقطاع الإسكان والذي يبرز قلة الأراضي الحكومية الموجهة للإسكان، وسيطرة الملكيات الخاصة داخل المدينة، إضافة إلى غياب دور البلديات " المصالح التقنية" وشرطة العمران في مراقبة حركة التوسع العمراني أو عدم قدرتها على السيطرة على مناطق التجاوزات.

و -العوامل الاجتماعية:

التحول في النظام الاجتماعي من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية زاد من حدة الظاهرة، في ظل كبر حجم الأسر وخاصة ذات الأصول الريفية، وانطلاق من اعتبار المجتمع الجزائري ريفي وفلاحي بالدرجة الأولى وقبل مجيء الاستعمار الجزائري ريفي وفلاحي بالدرجة الأولى قبل مجيء الاستعمار فالسمة الغالبة هي كبر حجم الأسر وبالتحولات والتغيرات التي طرأت على البناء الاقتصادي آثارها الكبيرة على البناء الاجتماعي وبالتالي التأثير على النظام التعليمي الوظائف والنسق الاقتصادي عموما مما كان له تأثيره البالغ في الأسرة و بروز تحولات في بنائها وشكلها ووظائفها وهذا ما ساهم في التوسع الحضري وخاصة في شكله الفوضوي لأنه أيسر حل لأصحاب الدخول الضعيفة من خلال تحقيق الرغبة في الاستقلالية، إضافة إلى عامل الجشع والطمع حيث أصبح السكن الفوضوي والهش عامة وسيلة للحصول على السكن حتى لغير مستحقه.

6- خطة نمو مدينة باتنة:

هناك العديد من الأسباب والعوامل التي ساهمت في نمو وتوسع مدينة باتنة وتحديد معالمها ومنحها الشكل التي هي عليه الآن وقد أشرنا لهذه العوامل سابقا، هناك ثلاث نظريات إيكولوجية كلاسيكية بالنسبة لنمو المدن إذ تعتبر خطة المدينة وثيقة أساسية لنموها وتطورها عبر الزمن والتي يمكن ربطها بمحاور النمو الحضري وضوابطه الجغرافية والسياسية والإقتصادية، فخطة مدينة باتنة والتي كانت نتاجا لتعاقب مراحل عديدة من النمو والتوسع الحضري تخضع في نموها إلى نظرية الدوائر المترازمة أو المركزية والتي عرفها الباحث "برجس" ولكن ترتيب الحلقات متناوب أو متعاقب، لأن المدن الجزائرية في نموها لا تشكل نفس الترتيب والتنظيم تقريبا حيث نجد المركز الاستعماري محاط بأحياء استعمارية تليها حلقة من الأحياء التلقائية وفي الأخير نجد الملكية العمومية "التوسع الحديث". أنظر الشكل رقم(01)

وهذا ما أوضحته نظرية M.COTE عن المدن الجزائرية وخطة نموها (بوراس شهرزاد، 2002: 34-35) لكننا في مدينة باتنة يمكننا أن نميز شكلين الأول حلقي والثاني خطي.

الشكل الأول (النمو الحلقي): أنظر الشكل رقم01

والذي يميز المراحل الأولى من التطور بدأ من النواة المركزية وسط المدينة ثم إنتشر في كل الجهات بشكل حلقات حول النواة وذلك لسهولة التعمير وتوفير الأراضي ذات الملكية الخاصة وإنخفاض أسعارها في الضواحي

مقارنة بالمركز، في ظل معدلات النمو الديمغرافي المتزايد والسريع (مديرية البناء والتعمير: 94) ويمكن تمييز ثلاثة حلقات رئيسية وهي:

- **الحلقة الأولى:** وتتكون من أحياء سكنية إستعمارية منها حي الأمير عبد القادر "Stan" حي المعسكر "Camp".

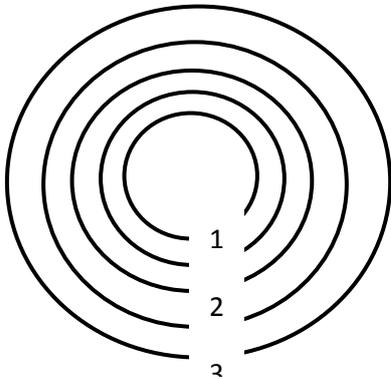
- **الحلقة الثانية:** تتكون من الأحياء التلقائية منها حي شيخي، عبد القادر، حي الزمالة حي باركا فورا، بوعقال، بوزوران.

- **الحلقة الثالثة:** وتشكلها المجموعات الكبرى لكل من حي بوزران، باركافورا والمناطق الحضرية (1) و (2) والمنطقة الصناعية العسكرية.

أخذت المدينة هذا الشكل من النمو الحضري نتيجة لعوامل عديدة منها (بوراس شهر زاد، 2002: 36) الهجرة الوافدة نحو المدينة خاصة بعد الإستقلال مباشرة، عملية التصنيع وما تتطلبه من يد عاملة سواء كانت بسيطة أو إطارات، الملكية العقارية ودورها في التوسع الحضري للمدينة.

أ. الشكل الثاني (النمو الخطي):

والذي كان نتيجة الاستهلاك السريع للأراضي سهلة التعمير واصطدام تطورها المجالي بعوامل منها ما هو طبيعي تضاريس واصطناعي والمتمثل في المنطقة الصناعية والعسكرية موجهها بذلك نموها على طول محاور

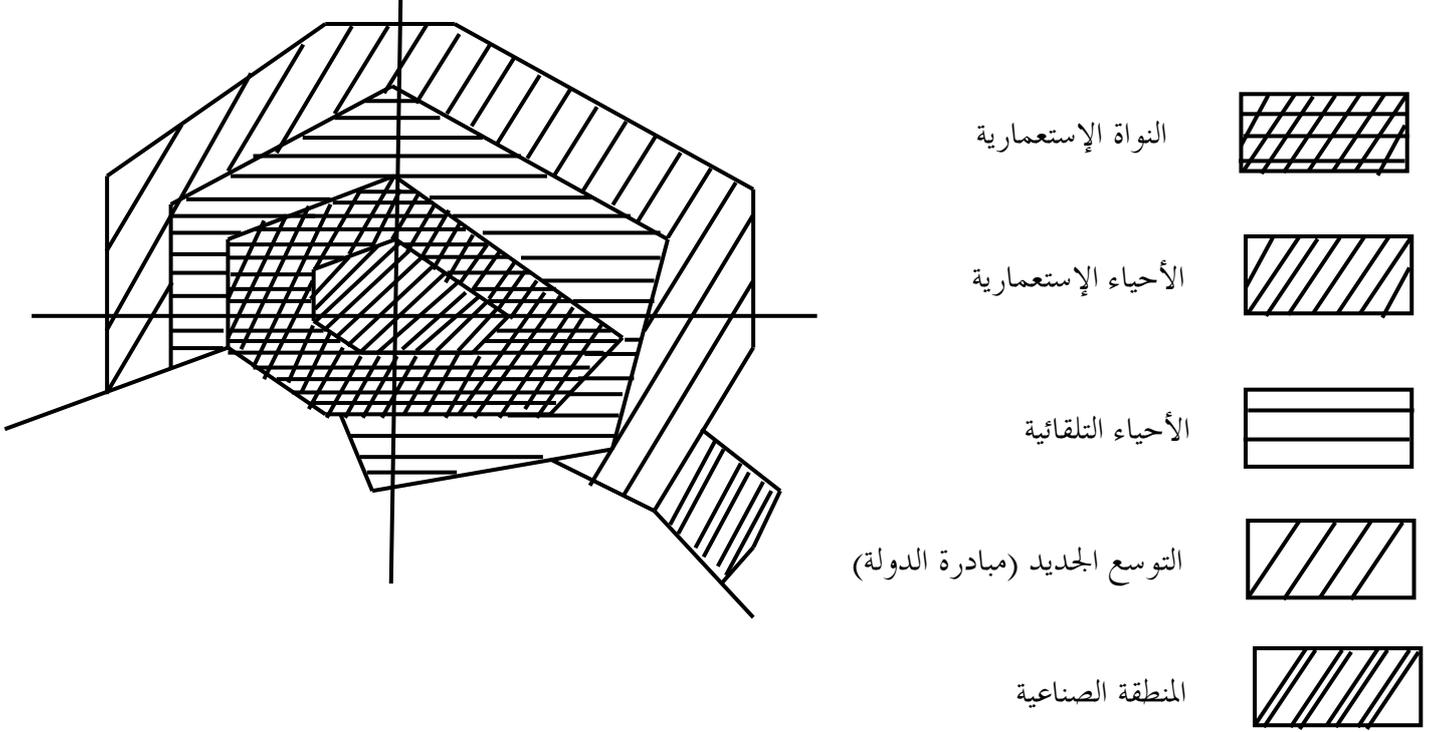


1. المركز الاستعماري أو الحي القديم

2. الأحياء الاستعمارية

3. الأحياء التلقائية

4. الملكية العمومية (ZHUN)



الشكل رقم (1) نموذج نمو مدينة باتنة الحلقي والخطي

7- أهم تحديات التوسع العمراني لمدينة باتنة:

تواجه مدينة باتنة العديد من المشاكل التي تؤثر بشكل مباشر على مستقبلها الحضري، كما أن هذه المشكلات لا تنعكس على سكان المدينة فحسب، بل على دورها كمركز إداري وقطب جهوي ذو وزن تاريخي وريادي في إقليم الأوراس وعلى المستوى الوطني كذلك.

مدينة باتنة بمرورها العمرانية السريعة تشهد تحولات عميقة على مستوى نسيجها العمراني المكون من المناطق السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN) التي تعرف بالمجموعات السكنية الكبرى مثل حي 1200 مسكن بحي تامشيط وأحياء البناء الفردي في شكل تخصيصات، بالإضافة إلى التعمير العشوائي " بوعقال كشيدة بارك فوراج... الخ " كلها مجالات غير منسجمة عبر المجال الحضري للمدينة مما يخل بتوازن الحياة الحضرية في هذا التجمع ويهدد مستقبله.

فبالنظر إلى الحجم الذي بلغه التوسع المحلي لمدينة باتنة، والذي وصل إلى وضع يستحيل معه المزيد من النمو ظهرت المشكلات المتعددة والآثار وأهمها مشكلات التوسع المحلي، التي ترتبط أساسا بعوائق عديدة والمتمثلة في العوائق الطبيعية من حيث وجود المدينة في حوض شبه مغلق من جهة، إلى جانب العوائق البشرية المنطقة الصناعية والمنطقة العسكرية والمناطق الهامشية غير الموجهة عمرانيا من جهة أخرى، مما أثر على نمو المدينة وتدهور وظائفها العامة.

ويمكن حصر مشكلات التوسع فيما يلي(قواس مصطفى، 2002 : 7-8):

- مشكلات النمو الذي يتم عبر محاور الطرق الرئيسية المتنوعة من المدينة والذي بدأ بوتيرة غير منتظمة مما أدى إلى خلل في عمران المدينة ونموها.
- وجود جيوب شاغرة داخل النسيج الحضري للمدينة أقيمت فيها بنايات فوضوية أثرت على الانتاج المحلي والوظيفي للمدينة ومظهرها.
- تأخر تسوية الوضعية القانونية للعقارات بمحيط المدينة ، وبالتالي تدي نوعية ومستوى جزء كبير من المباني الخاصة، والتي تنشأ في مختلف المواقع بالمدينة.
- الامتداد الأفقي للعمران مخطط "من خلال التخصيصات التعاونيات والترقية العقارية العمومية والخاصة" ، وغير مخطط عن طرق البناء الفوضوي مما يعني الاستهلاك السريع للمجال.
- الاستهلاك الكلي للعقارات باستثناء المنطقة العسكرية والمنطقة المعرضة للغمر والفياضانات في بارك فوراج والتي تشكل عقارا في يد السلطات يمكن استغلاله.
- تشيع النسيج العمراني لمدينة باتنة بعد سنة 1978 بفعل بروز السكن الفردي غير المهيكل في كل الاتجاهات " نحو الجنوب باتجاه تازولت وكل أحياء الأطراف للمدينة" والذي كان وليد التسهيلات القانونية والعقارية لاستخدام المجال.

8-الجهود المبذولة من طرف الدولة لتنظيم توسع المدينة والحد من البناء الفوضوي:

أول مخطط عرفته المدينة هو برمجت منطقتين سكنيتين حضريتين 1و2 من أجل تنظيم توسعات المدينة والحد من البناءات الفوضوية في كل من بوعقال، كشيدة، بارك فوراج، بوزوران،(الأمر رقم 74-26 المؤرخ في 1974/02/20)

ومن أجل الحد من انتشار البناءات الفوضوية بسبب فشل المخطط العمراني 1974-1978 في تحقيق الأهداف المرجوة منه وإحداث التنمية انطلقت عدة عمليات في الفترة 1985-1995 كإعادة هيكلة أحياء الضواحي، تحديد مركز المدينة، توقيع التجهيزات في جميع أحياء المدينة.

وقد تزامن بتجسيد هذه العمليات مع انطلاق المخطط العمراني الرئيسي الثاني لمدينة باتنة 1985 والذي يهدف إلى تنظيم النسيج الحضري وإعادة التوازن لمخطط تخصيص الأراضي بإنشاء القطاعات، وإتمام وتعديل مشاريع المخطط الأول مع تحديثها إضافة إلى المخطط التوجيهي الرئيسي للتهيئة والتعمير سنة 1994 والذي صودق عليه سنة 1998(المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، 2006 : 92)

ولمعالجة الظواهر المجالية "الأحياء ذات الطابع الفردي الفوضوي" توالت العديد من الدراسات العمرانية التي استفادت منها المدينة والتي هي المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 1998 والذي تمت المصادقة عليه ومراجعته، ثم تلاه المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير رفع التحفظات 2009 (وثائق المصلحة التقنية باتنة) ولضبط التوسع العمراني المنظم وتوفير السكن الحضري لجأت الدولة إلى التخصيصات باعتبارها وسيلة عمرانية تهدف إلى تحقيق ذلك، حيث لا يمكن التحكم في نمو المدن دون التحكم في القاعدة الأساسية لعمليات التعمير (وثائق المصلحة التقنية باتنة)، بحكم أن العقار "الأرض" هي قاعدة البناء الحتمية، وكذا يساهم العقار بشكل مباشر في توجيه توسع المناطق العمرانية والتحكم في نموها خاصة وأن العقار تنقسم فيه الملكية بين الدولة والخواص وعدم التحكم فيه وتنظيمه، هو الذي ولد أزمة التعمير غير القانوني والفوضوي والذي يعتبر مشكلة تعاني منها المدن الجزائرية عامة مدينة باتنة بشكل خاص والذي وصل إلى أكثر من نصف الحظيرة السكنية بالمدينة، إضافة إلى عملية التسوية القانونية لبنايات لهذه الأحياء الفوضوية من قبل المصالح التقنية لبلدية باتنة.

9- آثار النمو الحضري غير المنظم "البناءات الفوضوية":

لنمو الحضري غير المنظم والموجه "البناءات الفوضوية" آثار كثيرة أهمها ما يلي:

أ- تشويه صورة المدينة:

السكن الصورة الاجتماعية والاقتصادية في حياة المدينة التي يمكنها أن تمنح مظهرا حضريا لائقا، وعلى هذا الأساس لا بد من سن قوانين تتحكم في ذلك.

ومما هو معمول به في الجزائر حاليا المرسوم التنفيذي رقم 91/175 المؤرخ في 28 ماي 1991 المتعلق بتحديد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء.

وبالنظر إلى البناء الفوضوي فنجد القائمين على تشييده لا يحترمون المقاييس سواء فيما يتعلق بنوعية البناء والمواد اللازمة له أو قواعد البناء فيما يخص الأبعاد بالنسبة للطرق والحدود الفاصلة وهذا ما يعطي صورة غير منظمة للنسيج العمراني للمدينة.

ب- خلق صعوبة في تسيير الأحياء الفوضوية:

تفتقر الأحياء الفوضوية إلى مختلف الضروريات المتمثلة في المرافق الحيوية "المياه، الإنارة، الغاز" التجهيزات "الصحة التعليم" لذا تبرز مشاكل عديدة مما يستلزم تحدي للمسؤولين على المستوى المحلي والقيام بتهيئة وإعادة هيكلة هذه الأحياء التي في الغالب تطرح صعوبات أخرى خاصة التي تتواجد على مواضع خطيرة وغير قابلة للتعمير، وحتى المناطق القابلة للتعمير هناك في صعوبات في عملية شق الطرق لعدم ترك مساحات

لذلك، إضافة إلى عدم ترك مساحات لإقامة المرافق الأساسية والخدمات، مشكلات التلوث وسوء في تسيير النفايات المنزلية، مشكلة الترييف وممارسة النشاطات الريفية مثل تربية الماشية والدجاج والتي تؤثر سلبي على البيئة الحضرية والأفراد الساكنين من جهة أخرى، وأمام ضعف الإمكانيات المادية والبشرية تجدد السلطات نفسها أمام إشكالية كبرى في ضمان التحكم الجيد لمثل هذه الظاهرة.

ج- الآثار الاقتصادية:

نتج عن انتشار ظاهرة المناطق المتخلفة الفوضوية ضياع أجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية والتي تم تحويلها إلى أراضي للبناء، مما أثر على الناتج القومي للدولة، فحي أولاد بشينة على سبيل المثال قبل سنوات الثمانينات كان هذا المجال عبارة عن مساحات فلاحية موجهة لزراعة الحبوب وبمردود ضعيف، ومع بداية الثمانينات 1982/1984 وبمكّم حاجة المدينة إلى التوسع والنمو حيث ظهرت المباني السكنية على امتداد الطريق الوطني رقم "77" وبدأت المساحات الفلاحية في التقلص والتراجع تبعاً لحاجة مالكي الأراضي إلى البيع، غير أن عملية البناء والتعمير كانت تتم بطريقة فوضوية وغير منظمة وفي غياب دراسات عمرانية مسبقة، وقد تحول المجال من كونه مجال طبيعي له استعمالاته ومنتوجه وقيّمته الخاصة إلى مجال عمراني وحضري له خصائصه ومميزاته (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، 2006: 10).

زيادة إلى الأعباء المالية الضخمة التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة قرارات الهدم والإزالة، فعملية هدم السكنات الفوضوية ورفع النفايات تكلف الخزينة مبالغ ضخمة، حيث في الوقت الذي كانت الجهود تبذل للمحافظة على الأوعية العقارية وتنظيمها قانونياً تتزايد البنائات غير القانونية والتي أتت على كثير من الأوعية العقارية المرصودة للمشاريع التنموية.

د- التأثير على الجانب الصحي والنفسي للسكان:

نتيجة التزاحم الشديد وعدم ترك مساحات وفراغات أدى إلى فقدان الخصوصية وزيادة درجة التلوث السمعي والبصري والبيئي، ساعد هذا على زيادة الأمراض البدنية والاجتماعية والنفسية بين السكان، كما تشير العديد من الدراسات أن هذه المناطق تشكل بؤراً لانتشار العنف والانحراف، تفاقم ظاهرة البطالة، انخفاض المستوى التعليمي، عدم التكيف للمهاجرين الريفيين من خلال الثقافة الريفية التي يحملونها مما يسبب عدم تماثل التراكيب الاجتماعية والثقافية مع التراكيب العمرانية للمدن.

٥- صعوبة النمو والتوسع المستقبلي لهذه المناطق الفوضوية وللمدينة عامة:

تنطلق الأحياء الفوضوية في بناءها ونشأتها من انعدام كلي للتخطيط والنمو المستقبلي واستيعاب الزيادات الديموغرافية إضافة إلى عدم جعل فراغات للنمو المستقبلي ولتموضع المرافق والخدمات الأمر الذي يطرح صعوبات عدة في تسييرها ونموها مستقبلا

فالمنطقة الصناعية أصبحت تشكل عائقا أمام توسع المدينة نحو الشمال الغربي والجهة الغربية لها خاصة بظهور حي أولاد بشينة شمالها والذي يحاصرها، وهي الوضعية التي تعيشها المنطقة الصناعية التي لم تأخذ بعين الاعتبار عند نشأتها احتمالات التوسع فهي الآن تنحصر من الجنوب بالنسيج الحضري للمدينة ومن الغرب حي كشيدة ومن الشرق وجود خط الضغط العالي ومن الشمال الشرقي وجود جبل المنشار.

خاتمة:

يعاني الأفراد الساكنين في الأحياء الفوضوية من مجموعة من المشاكل تمس الجانب الاجتماعي والثقافي والعمري والبيئي والصحي، معاناة داخل المساكن وأخرى خارجها بالأحياء وذلك لانعدام التخطيط، فوضى واختلال كلي يطرح صعوبات كبيرة على الأطراف الفاعلة للنهوض والارتقاء بها، وتبقى ظاهرة الأحياء الفوضوية بالرغم من السلبيات الكثيرة تمثل حل لمشكلة السكن لذوي الدخل المحدودة والمنعدمة، لذلك لا بد من اعتماد سياسة تنظيمية واضحة تخلق بإشراك مختلف الفاعلين العموميين والخواص سواء الإدارة أو المواطنين في التعامل مع المجالات الفوضوية للتحسين والارتقاء بالحياة الحضرية للأفراد الساكنين بها سواء من ناحية الخدمات والمرافق، مع ضرورة إعداد سياسة تسيير ومراقبة صارمة تجاه النمو الحضري للمجال العام للمدينة، وتفعيل دور الجهات المختصة "المصالح التقنية وشرطة العمران" والاهتمام بالمشاكل التي تعانيها هذه المناطق بساكنيها.

- قائمة المصادر والمراجع:

- قائمة المراجع باللغة العربية:

- 1- بوذراع أحمد (دون ذكر سنة النشر): التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، منشورات جامعة باتنة، باتنة.
- 2- بوذون عبد العزيز(2001): المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة.
- 3- التير مصطفى عمر (2005): اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، ط2، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.
- 4- صليبي جميل(1973): المعجم الفلسفي، ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- 5- عباس إبراهيم محمد(2000): التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- 6- عبد الإله أبو عياش(1980): أزمة المدينة العربية، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت.
- 7- عبد الحميد بوقصاص(دون ذكر سنة النشر): النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث، مخبر التنمية والتحول الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار عنابة.
- 8- عبد الحميد أحمد يحي(1998): الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

9- عزام إدريس، أبو حوسة موسى، ربايعة أحمد (2010): **المجتمع الريفي والحضري والبدوي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة.

10- عمر الجولاني فادية (1997): **علم الاجتماع الحضري**، مكتب الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية.

11- العموشي أحمد، العليمات حمود (2009): **المشكلات الاجتماعية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة.

12- معن خليل عمر (2005): **علم المشكلات الاجتماعية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

13- النكلاوي أحمد (1980): **الإنسان والتحديث**، قضايا فكرية ودراسات واقعية، مكتبة نهضة الشرق.

المجلات والوثائق:

1- بوزيدي حسان : حوارات مع رئيس دائرة باتنة محمد صحراوي حول المشاريع التنموية، **مجلة أنفو جورنال**، 17 أكتوبر 2013، أنظر الموقع www.djazair.com.

2- المخطط التوجيهي للتنمية والتعمير، 2006.

3- مديرية البناء والتعمير.

4- مكتب الدراسات الاقتصادية والتقنية-باتنة، مخطط شغل الأرض طريق حملة، أولاد بشينة، المرحلة الأولى ، تحليل الوضع

الحالي.

5- مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير: مراجعة المخطط التوجيهي للتنمية والتعمير لمجموع البلديات باتنة ، فسديس، التوجهات الكبرى للتنمية، رفع التحفظات، المرحلة الثانية، 2009.

6- وثائق الديوان الوطني للإحصاء.

7- وثائق المصلحة التقنية باتنة.

الرسائل:

1- بن السعدي إسماعيل (1990-1991): **معوقات التنمية والتعمير**، دراسة في ثقافة سكان مناطق الفوضوي لمدينة باتنة، رسالة ماجستير.

2- بوراس شهر زاد (2001): **الديناميكية المحلية والأشكال الحضرية** باتنة، معهد علوم الأرض، رسالة ماجستير، قسنطينة.

3- صحراوي ع، ضيف ع، دراج ع (1996): **النمو الحضري وإشكالية التوسع العمراني** لمدينة باتنة، مذكرة تخرج مهندس دولة، معهد علوم الأرض.

4- قواس مصطفى (2004-2005): **الإشكاليات المطروحة بالتحصيلات السكنية** بمدينة باتنة، مذكرة ماجستير، هيئة عميرية، جامعة منتوري، قسنطينة.

- الأوامر والمراسيم والقوانين:

1- الأمر رقم 47-26 المؤرخ في 1974/02/20 والمتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات.

2- المرسوم التنفيذي رقم 91/175 المؤرخ في 28 ماي 1991 المتعلق بتحديد القواعد العامة للتنمية والتعمير والبناء.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

1-Paul claval (1971): **la logique des ville durbanolgie** « LITEC ,la brairies techniques .